

## المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي

### مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل/٢ -

د. حيدر يونس الموسوي/ قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد

- جامعة كربلاء

م.م كمال كاظم جواد /قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد -

جامعة كربلاء

#### المقدمة

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها على الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، برزت المصارف الإسلامية كظاهرة جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، إذ استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. إذ خطت هذه المصارف خطوات متسارعة في شغل حيز مهم وباتت تلعب دوراً فاعلاً في أماكن تواجدها .

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية إلا إنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية توافق الأدوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية استخدام أدوات تمويل حديثة وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي. وقد مرت المصارف الإسلامية منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بآليات عملها وإمكانية نجاحها فضلاً عن استمراريتها ومدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية .

## هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة وعمليات التحرر المالي والمصرفي وانعكاسات مقررات لجنة (بازل ٢) على عمل هذه المصارف، فضلاً عن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

## مشكلة الدراسة

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بخصوصية من حيث العمل والتمويل، وتتلخص مشكلة الدراسة بعدم مراعاة هذه الخصوصية المصرفية في عملية سن الأحكام والمقررات المصرفية الدولية ومن ضمنها مقررات لجنة بازل ٢. ولغرض الوصول إلى أهداف الدراسة فقد قسمت إلى الآتي:

### أولاً: مدخل تاريخي لنشوء المصارف الإسلامية

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيداً عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، إذ يعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية، وأن تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية يعد بمنزلة المسوغ الاقتصادي لنشئها.

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام (١٩٤٠) عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذاً تطبيقياً إلا في مصر مع بداية الستينات. فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية وإن كانت لم تستمر سوى بضع سنوات<sup>(١)</sup>.

إذ بدأت التجربة في عام (١٩٦٣) ثم ما لبثت أن انتهت في عام (١٩٦٧) وقد تمثلت التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي وهو بنك محلي يعمل على وفق الشريعة الإسلامية - والتي لم يطلق عليها آنذاك اسم البنوك الإسلامية، لأن الظروف السياسية وقتها لم تكن تسمح بإطلاق مثل هذه الأسماء، إذ لم يكن البنك يدفع أي فوائد على الودائع وفي الوقت نفسه لا يتعاطى أي فوائد على القروض التي يمنحها للمودعين وكان الهدف الرئيس من هذه التجربة تعبئة الجماهير الإسلامية لتشارك في عملية تكوين رأس المال الذي استخدم في تمويل المشروعات، أما توزيع العوائد على المساهمين فقد كان يقوم على أساس المشاركة في الربح

والخسارة<sup>(٢)</sup>. وقد انشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي تأسس في عام ١٩٧١ م ، إذ يقوم هذا البنك بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار<sup>(٣)</sup>. وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢، إذ نصَّ على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي.

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام ١٩٧٤ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام ١٩٧٥. ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتنقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها<sup>(٤)</sup>. ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية، وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥ ليصبح أول مصرف إسلامي ينشأه الأفراد، ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها (٢٥) مصرفاً في نهاية عقد السبعينات وارتفع إلى (١٠٠) مصرف في نهاية عقد الثمانينات واستمرت وتيرة التوسع والانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل عام ١٩٩٦ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ١٩٢ مصرفاً ومؤسسة تمويلية موزعة على (٣٤) دولة<sup>(٥)</sup>.

ويبلغ عدد المصارف الإسلامية حالياً أكثر من (٢٧٠) مصرفاً موزعة على مختلف أنحاء العالم بما فيها أوربا وأمريكا وتصل أموالها لأكثر من (٢٦٠) مليار دولار، إذ استطاعت أن تعبئ عدداً كبيراً من الأموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية وبمعدل نمو يناهز بين (١٣-١٦) %<sup>(٦)</sup>، إضافة إلى فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم التي تقدر بأكثر من ٣٢٠ فرعاً بحجم رأس مال يقدر بمبلغ (٢٠٠) مليار دولار.

وقد اتخذ انتشار المصارف الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية. أما الأسلوب الثاني فتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي ليتمشى وأحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء البنوك التقليدية وهذا الأسلوب الأخير قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضاً تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز المصرفي إلى نظام إسلامي

شامل، والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن اسلمة الاقتصاد اسلوباً تدريجياً إذ بدأ أولاً بأسلمة الجهاز المصرفي<sup>(7)</sup>.

### ثانياً: ماهية المصارف الإسلامية وأهم أهدافها

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومها والإحاطة بأهدافها.

لقد عُرّف المصرف الإسلامي على أنه: (مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتقنة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها)<sup>(٨)</sup>.

وعرف أيضاً بأنه: (مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)<sup>(٩)</sup>. وعلى الرغم من وجود عدد من التعريفات للمصرف الإسلامي<sup>(١٠)</sup>، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

يتضح مما سبق إن هنالك اتفاقاً بين هذه التعريفات المتعددة على كون المصارف الإسلامية تقوم على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً وبالشكل الذي تخدم من خلالها أعمالها ونشاطاتها المختلفة.

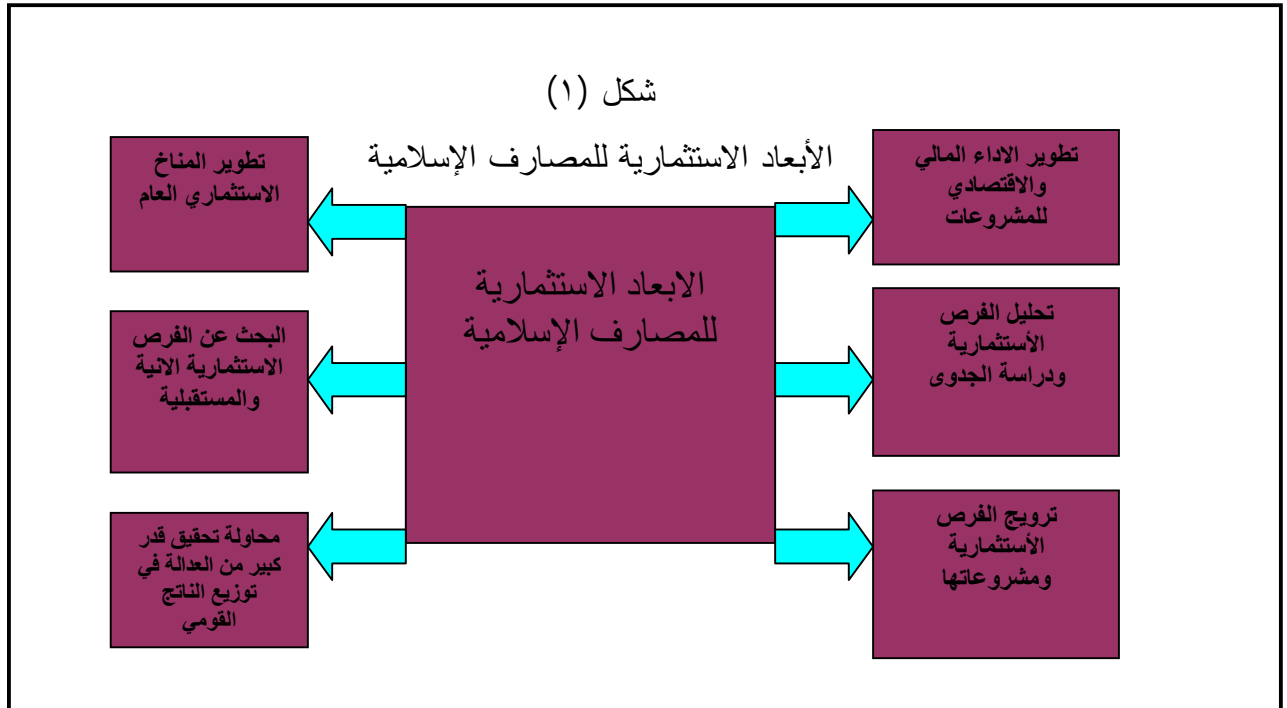
إن الرسالة التي يقدمها المصرف الإسلامي تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي في أن يجد ملاذاً للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا أي عدم التعاطي بالفائدة اخذاً وعطاءً وإنما تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طريق جذب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وأوعية استثمارية كفوءة لجذب هذه المدخرات وفي الوقت نفسه تتناسب والأسس أو القواعد الشرعية وان تتنافس في القطاع المصرفي وبإمكانها الدخول في السوق المالية.

إلا إن المتنبع للمصارف الإسلامية يجد إنها تقوم بتوظيف الأموال بأشكال مختلفة من الاستثمار وتحمل نتيجة هذا الاستثمار الربح أو الخسارة على وفق قاعدة الغنم بالغرم. وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على أساس مبدأ

الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسة أهمها:

#### ١ - الأهداف الاستثمارية

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاداً متكاملة يمكن إن نوضحها من خلال الشكل الآتي:



المصدر : من عمل الباحث بالإستناد إلى الأهمية الاستثمارية للمصارف الإسلامية وأهم أهدافها .

ووفقاً لهذا الإطار تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في النواحي الآتية<sup>(11)</sup>:

- أ - تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- ب- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة.

ج- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.

د- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.

هـ- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

و- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخل بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

## ٢ - الأهداف التنموية

تعد من السمات الرئيسة المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة. إن معنى التنمية لا بد أن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين. وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم أهدافاً تمتد إلى آفاق بعيدة المدى في عملية تصحيح مسار الاقتصادات الإسلامية. ويؤكد الكتاب المسلمون إن الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تتمثل في سعيها إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل امثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم وعقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية، ويشكل حافزاً قوياً لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الإسلامية وتأجيج روح الابتكار والإبداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار. ومن هنا فالمصارف الإسلامية ينبغي أن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع الإسلامي<sup>(١٢)</sup>.

## ٣ - الأهداف الاجتماعية

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلاً عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل

التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدماً في هذا المجال وسائل عدة من أهمها:

- أ- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين.
- ب- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.
- ج- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمة وصلاحها.
- د- زيادة التكاتف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة.
- هـ- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف.

وهكذا نجد إن الأساس الاجتماعي الإيجابي في المصارف الإسلامية يسعى إلى تأكيد التوجهات الروحية في إقرار دور العمل ويضع رأس المال في موضعه الصحيح حيث ينبغي أن يكون خادماً ووسيلة يستطيع أن يجدها كل قادر على الاستثمار والإفادة منه. ولذا تكون مخرجات النظام المصرفي في هذه المصارف عبارة عن برامج تربط الأهمية النسبية للمشروعات بتخصيص الموارد وهذا الأمر يقترن مع نظام المسؤولية الاجتماعية<sup>(13)</sup>.

#### ثالثاً: السمات المميزة للمصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً ملموساً تجاوز إطار التواجد خلال الربع الأخير من القرن العشرين واندفعت نحو آفاق التفاعل البناء مع مشكلات عصر الألفية الثالثة. وتتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التجارية التقليدية، فالمصارف التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالدين والائتمان. إذ إن الوظيفة الأساسية للمصرف التجاري تركز على الاستدانة والإقراض بالفائدة أو الربا عن طريق الأخذ والعطاء<sup>(14)</sup>.

أما المصارف الإسلامية فأنها لا تتعامل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله ايداعاً وإقراضاً واخذاً أو اعطاءً، وهذه العلاقة المميزة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه علاقة ليست قائمة على أساس دائن و مدين، بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أشكال عدة من أهمها المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المراقبة في عمليات البيع والشراء.

إن التزام المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالربا هو الالتزام بهدي القرآن الكريم وقد ذكر ذلك في آيات قرآنية عدة مثل قوله تعالى: {واحل الله البيع وحرم الربا} <sup>(١٥)</sup> وقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة} <sup>(١٦)</sup>.

والربا هو الزيادة المطلقة في المال، وكلمة ربا يربو تعني زيادة الشيء ونموه ويقصد بالربا شرعاً فضل المال الذي لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال، ويشمل الربا نوعين من التعامل أحدهما في الديون والآخر في البيع بحسب رأي الفقهاء <sup>(١٧)</sup> ومن ثم فإن الربا - أي كان ميدان التعامل به بمباشرته وارتداد طرقه وتداعيات تعاطيه - يتبدى من خلالها المرابي بمسلكه الدنيء، مخلفاً في ساحة تواجد واتخاذ وسيلة للكسب غير الشرعي كثيراً من المساوئ التي لم يفلح الاقتصاديون الوضعيون في معالجتها <sup>(١٨)</sup>.

ومما تقدم فإن المصارف الإسلامية تتسم ببعض السمات التي تميزها عن المصارف الأخرى. ومن أهمها:

١ - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية، إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمر وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلاً عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس <sup>(١٩)</sup>.

٢ - تستمد المصارف الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على أساس إن الله هو خالق هذا الكون وإن الملكية الموجودة في هذا الكون هي لله وحده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض ومن ثم فإن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالإستخلاف وإن حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها سبحانه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه} <sup>(٢٠)</sup> وقوله جل وعلا: {ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون} <sup>(٢١)</sup>.

٣ - إن المصارف الإسلامية تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة أقصى قدر من الأدخارات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الأكتناز وتحاربه - لما يتضمنه الأكتناز من عدم الانتفاع من الموارد - بهدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد وبما يحقق عائداً لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية <sup>(٢٢)</sup>.

٤- تعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تقديم أقصى المنافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فضلاً عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية مما يضفي على هذه المصارف الطابع الاجتماعي.

٥- تتجه المصارف الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها في شتى المجالات وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته .

٦- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم انه يبقى هدفاً مهماً لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح احد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.

٧- إحياء نظام الزكاة: إذ تقوم هذه المصارف وانطلاقاً من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، بالعمل على كل ما من شأنه إن يؤدي إلى تحقيق الرفاه والتقدم لأفراد المجتمع الإسلامي بأسره. ومن هنا فإن البنوك الإسلامية تقوم بتحصيل زكاة اموالها و اموال عملائها ومن يرغب من المسلمين وإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى<sup>(23)</sup>.

#### رابعاً: المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها في الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن واقع القطاع المصرفي في السنوات المنصرمة برزت المؤسسات المصرفية الإسلامية وباتت تضم قرابة (٢٧٠) مصرفاً تربو أصولها الإجمالية على (٢٦٠) مليار دولار.

إن هذه الإحصائيات تشير وبصورة واضحة إلى قوة القطاع المصرفي الإسلامي وتنامي قدراته في تحقيق درجة نمو وبمعدلات عالية جداً تتأهز بين ١٣% - ١٦% سنوياً<sup>(٢٤)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية إلا إنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سبعينات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية توافق الأدوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية بحيث تطبق المؤسسات المالية الإسلامية أدوات تمويل حديثة ولكنها لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

وهناك اتجاهات لتكييف واقتباس بعض الأدوات المالية الغربية الحديثة مثل الخيارات (Options) والمستقبليات (Futures) طالما إنها لا تتعارض ومبادئ الاقتصاد الإسلامي ومن غير المنطقي الإصرار على رفض العمل بها في البنوك الإسلامية لمجرد إنها شكل من أشكال المعاملات المالية الحديثة المتداولة في المؤسسات التقليدية لإمكان الإفادة منها والتعامل بها بشكل لايتعارض واحكام الشريعة الإسلامية. وبالإمكان إجمال أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل التحرر المالي وهي:

#### ١ - تحديات الوعي المالي الإسلامي:

تعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية قلة الوعي المالي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية، إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطوير (Research and Development) أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مراحله الأولى مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي ، ثم إن عمليات البحث والتطوير (R & D) في القطاع المالي والمصرفي للدول المتقدمة لاتتلاقى الاهتمام نفسه لدى المصارف الإسلامية، أذ يوجد قدر ضئيل من البحوث والدراسات الساعية نحو تطوير الأدوات المالية الإسلامية.

#### ٢ - تحديات مؤسسية وتنظيمية:

يعد بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم اخطر تحدي تواجهه المصارف الإسلامية وعمليات التمويل الإسلامية، فكل نظام متطلباته المؤسسية والبنوك الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية التي يفترض أن توفر سبلاً بديلة لتلبية احتياجات التمويل الإستثماري

والاستهلاكي. ولمواجهة هذا التحدي لابد من تبني منهج عملي وعلمي تجاه بناء هذا المحيط وذلك بوضع الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي<sup>(٢٥)</sup>.

### ٣ - تحديات تشغيلية:

وتتمثل هذه التحديات بحاجة المصارف الإسلامية إلى محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، وهنا ظهرت الحاجة إلى ما أطلق عليه (الهندسة المالية) على وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية<sup>(٢٦)</sup>. وتتمثل الهندسة المالية الناجحة في المصارف الإسلامية في ضرورة توقع احتياجات العملاء بشكل مستمر وتلبية هذه الاحتياجات بشكل متطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانات التنافسية وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور المصارف الإسلامية.

### ٤ - المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية:

وتعد من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، إذ تتمثل بالمنافسة غير المتكافئة من لدن البنوك التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلاً عن ممارسة أساليب النظام المصرفي الإسلامي وتحديدًا عمالة المصارف العالمية مثل تشيس مانهاتن وسيتي بنك وغيرها<sup>(٢٧)</sup>. والمنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا إن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة نظراً للإمكانات التكنولوجية الهائلة لهذه المصارف العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير (R & D)، ولذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديدة منها لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية<sup>(٢٨)</sup>.

### خامساً: المصارف الإسلامية وتحديات (بازل ٢)

ترتكز اتفاقية (بازل ١) على معيار نسبة كفاية رأس المال وقياسه (رأس المال مقسوماً على مجمل أصول المصرف موزونة بأوزان مخاطر معينة متفق عليها) والتي لا يجب أن تقل عن (٨%)، لتغطي مخاطر الائتمان وأضيفت لها مخاطر الأسواق في عام ١٩٩٦. فضلاً عن أنه في ظل هذه الاتفاقية فإن المصارف تتلقى المخاطر وتحاول أن تحصن نفسها بتوفير موارد مالية ذاتية كافية لتغطية هذه المخاطر، ولم تتضمن هذه الاتفاقية وجوب أن يكون لدى المصارف نظام لإدارة المخاطر<sup>(٢٩)</sup>.

وبدأ العمل على وضع اتفاقية جديدة لرأس المال منذ عام ١٩٩٩ في أعقاب الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب شرق آسيا وروسيا والأرجنتين، والتي لفتت انتباه المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على العلاقة الوثيقة بين سلامة القطاع المالي وتحديد المصرفي منه وقوة وديناميكية النشاط الاقتصادي<sup>(٣٠)</sup>. فأصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف اطاراً جديداً لاتفاقية بازل الخاصة برأس المال (بازل ٢) تحت عنوان (الالتقاء الدولي - المقياس ومعايير رأس المال - International Convergence of Capital Measurement and capital Standards). وحلت هذه الاتفاقية الجديدة محل الاتفاقية القديمة (بازل ١) في بداية عام ٢٠٠٧، إذ تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي. ويعد من أبرز المتطلبات الجديدة لمقررات (بازل ٢) قيام المصارف بإنشاء دوائر مستقلة ومتخصصة لإدارة المخاطر المصرفية مع التركيز بشكل خاص على إدارة المخاطر التشغيلية، إذ إن على المصارف أن تقوم بإدارة أربع مخاطر رئيسة هي<sup>(٣١)</sup>:

- ١ - مخاطر الائتمان
- ٢ - مخاطر السوق
- ٣ - مخاطر التشغيل
- ٤ - مخاطر السيولة

إن مفهوم المخاطرة هو مفهوم يستخدمه المدققون والمدراء للتعبير عن مخاوفهم إزاء التأثيرات المحتملة لمجموعة من الأحداث الممكنة التي قد تحدث في بيئة غير مؤكدة، إذ أن كل حدث من هذه الأحداث قد يؤدي إلى إحداث نتائج كبيرة على المصرف أو المؤسسة، وجمالاً نستطيع القول بأن المخاطرة هي الانكشاف لحالة عدم التأكد من النتائج . وتتمحور اتفاقية (بازل ٢) على ثلاثة أركان رئيسة هي<sup>(٣٢)</sup>:

- ١ - كفاية رأس المال: إذ تحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر الأسواق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة. وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الطرائق لحساب رأس المال المطلوب لتغطية كل نوع من هذه المخاطر.
- ٢ - السلطات الرقابية: إذ تقوم السلطات الرقابية بعملية المراجعة والغرض منها ليس التأكد من رأس المال وكفايته لتغطية جميع المخاطر فحسب بل لتشجيع المصارف على استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها. وهنا تقع المسؤولية على إدارة المصرف لتطوير عملية تقييم رأس المال ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع تشكيلة مخاطر المصرف وبيئة نشاطه ، وتنص اتفاقية (بازل ٢) على قيام المراقبين بتقييم قدرة المصارف على تقدير احتياجاتها لرأس المال لتغطية مخاطرهما والتدخل عند الحاجة.

٣ - الإفصاح المالي أو الشفافية المالية: ويعد هذا الركن من الأركان المهمة في اتفاقية (بازل ٢) وذلك لأهمية الإفصاح المالي بالنسبة لأنضباط السوق، وهناك مجموعة من متطلبات الإفصاح المالي التي تشجع على انضباط السوق إذ تتيح للمتعاملين في الأسواق تقييم المعلومات الأساسية من رأس المال والتعرض للمخاطر وكفاية رأس المال. إن اتفاقية (بازل ٢) يمكن وصفها بأنها إطار جديد شامل ومتكامل للثقافة المصرفية . ولكن لجنة بازل للرقابة المصرفية عندما أصدرت اتفاق (بازل ٢) لم تأخذ في حساباتها الأنشطة المصرفية الإسلامية، ولذا فقد أثير الجدل بين الباحثين فيما يتعلق بتطبيق المصارف الإسلامية لمتطلبات (بازل ٢) وهل إن المصارف الإسلامية مطالبة بتطبيق صيغة هذه الاتفاقية مع إن هناك بعض التعارض بين ما ورد في هذه الاتفاقية وطبيعة الأنشطة المصرفية الإسلامية. ومن ثم فإن هذه الاتفاقية الجديدة أحدثت ثورة في إدارة المصارف تمثلت في تحول المصارف من حالة تلقي المخاطر إلى حالة إدارة المخاطر، مما يتطلب تخطيطاً مبكراً لهذه العملية. فضلاً عن إن هذه المقررات التي تضمنتها الاتفاقية تعد من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، إذ تتمثل مظاهر التحدي في أمور عدة من أهمها:

١ - إن الغالبية العظمى من المصارف الإسلامية توجد في الدول النامية التي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية بما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها للاستثمار عبر تلك المصارف. كما تؤثر بشكل مباشر في نوع التسهيلات وحجمها التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للمصارف الإسلامية.

٢ - إن المصارف الإسلامية ستكون مضطرة إلى تخفيض أصول المحفظة الاستثمارية الخاصة بها فضلاً عن تحجيم التوظيف وذلك لأحداث التوازن بين متطلبات نسبة الملاءة في المصارف واستخدامات الأموال فيها.

٣ - هناك انعكاسات سلبية على المصارف الإسلامية جراء تطبيق بنود اتفاقية (بازل ٢)، قدر تعلق الأمر بالأرباح والإيرادات المتوقعة، وذلك لاضطرار هذه المصارف إلى حجب نسب عالية من الأرباح لغرض زيادة رؤوس أموالها مما ينعكس على تحسين نسبة كفاية رأس المال. وستولد هذه العملية عدم توزيع بعض نسب الأرباح على المساهمين مما يؤدي إلى عدم شراء أصول جديدة.

وخلاصة القول إن هناك تحديات كثيرة تشكلها معايير اتفاقية (بازل ٢) على المصارف الإسلامية تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصارف على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير

والعمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية للمصارف العاملة في البلدان النامية.

#### سادساً: استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية

يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية ، وكان من أبرزها العولمة المالية والاتفاقيات التي لا تصب في مصلحة المصارف العربية بشكل عام والمصارف الإسلامية على وجه التحديد. وان تبني مثل هذه الاستراتيجيات من شأنه زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدروسة.

واستراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:

١ - إستراتيجية تقييم الأداء: إذ يعد تقييم الأداء امتداداً متطوراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث<sup>(٣٣)</sup>. إذ يبين هذا البعد مدى الفاعلية والكفاءة إذ يتعلق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، أما الجانب الثاني فيبين مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف المرسومة<sup>(٣٤)</sup>. إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف وعدم كفاية رأس المال<sup>(٣٥)</sup> ، ويتلخص تقييم الأداء في مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المتحققة للنشاط بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فاعلية أداء النشاط، كذلك تقاس عليه وتقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته. ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تنال الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً أساسياً لتقييم أداء الإدارة وتحديد مدى استمراريته وتطورها.

٢ - إستراتيجية التثبيت (Consolidation strategy): وهي إستراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها الحالية والخدمات التي تقدمها حالياً<sup>(٣٦)</sup> وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية<sup>(٣٧)</sup>.

٣ - إستراتيجية الكلفة (Cost strategy): تتمحور هذه الإستراتيجية حول تقوية المركز التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين أعلى مما هي عليه الآن، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق ذلك هو تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين<sup>(٣٨)</sup>

ومما تقدم واستناداً إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف الإسلامية من مزاحمة المصارف التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي فيها، إلى اتجاهات العولمة المالية وتحرير الخدمات المصرفية. فأن أعمال المصارف الإسلامية إن لم تكن متميزة قدر تعلق الأمر بكفاءة الأداء فإنها ستفقد كثيراً من المودعين والعملاء. ومن ثم يجب تعزيز كفاءتها، وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون فيما بينها لتطوير نظم العمل والسعي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام التحديات القائمة والمستقبلية، وزيادة عمليات البحث والتطوير وعمل دراسات مستفيضة للنهوض بواقع هذه المصارف، بحيث تتمكن من توزيع عائد على المودعين المستثمرين لا يقل عن منافساتها من المصارف التقليدية. بل يجب السعي إلى جعل العائد أعلى من ذلك المستوى لتغطية المخاطر التي يتعرض لها المودعون على أساس القراض (المشاركة في الأرباح والخسائر).

#### سابعاً: ضرورة السوق المالي الإسلامي للمصارف الإسلامية

يشهد العالم في ظل العولمة ومدخل الألفية الثالثة تغيرات هائلة ومتسارعة في الاقتصاديات العالمية كمّاً ونوعاً، وفي ظل هذه التغيرات بدأت المصارف الإسلامية في النمو ليتسنى لها احتلال الموقع الملائم لها ووضع إستراتيجية علمية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية للتأقلم في هذا المناخ الجديد والعمل على توفير نظم تمويلية كفوءة وفاعلة تتوافر فيها متطلبات الشريعة الإسلامية مع المحافظة على مواكبة متطلبات عصر العولمة الذي أصبح واقعاً لا يمكن إغفاله، فضلاً عن ظهور خدمات مصرفية جديدة تلبي رغبات المتعاملين وتحقيق وفورات اقتصادية ومالية. والصناعة المالية والمصرفية كبقية الصناعات تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها فضلاً عن التجديد المستمر لتلبية متطلبات المتعاملين معها. إلا أن هناك إشكالية في عمل المصارف الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق اطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلاً عن

إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية. ولتفعيل دور المصارف الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي ولعل من أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذا السوق هي (٣٩) :

١ - يبحث المستثمرون المسلمون عن قنوات استثمارية تتسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، ولعل من أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو إن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تتسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

٢ - يعد من أهم العوامل التي تسهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي هو اتحاد الدين والمصالح المشتركة.

٣ - تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقررها الشريعة الإسلامية.

٤ - يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة مع تفعيلها في السوق المالي التقليدي، وهي بذلك تسهم في إنجاح العملية الاستثمارية في السوق المالي الإسلامي.

٥ - التخلص من السيطرة والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى، إذ أن آثار ظاهرة العولمة بدت واضحة المعالم على أسواق الدول الإسلامية.

٦ - بالإمكان العمل في سوق المال الإسلامية بالخيارات الشرعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية مثل خيار المجلس<sup>(\*)</sup>، وخيار العيب<sup>(\*\*)</sup> وهي بدائل إسلامية عن الخيارات غير الشرعية في السوق المالي التقليدي.

٧ - تقليل خطر الاستثمار وذلك لتنوع صيغ الاستثمار الإسلامي ولاسيما صيغة المشاركة وأفضل تنوع لصيغ الاستثمار الإسلامي لا تتم إلا في إطار وجود سوق مالي إسلامي.

وقد خطت المؤسسات النقدية الإشرافية في عدد من الدول الإسلامية -التي حققت تقدماً في الإصدارات المالية الإسلامية- خطوة مهمة في إنشاء سوق مالي إسلامي دولي متخذة من البحرين مقراً لها. فعلى صعيد التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الإسلامية في المجال المالي والنقدي أعلن إن ست دول هي البحرين والسعودية وماليزيا واندونيسيا وبروناي والسودان وقعت على اتفاقية إنشاء أول سوق مالي إسلامي دولي، وهذا يعني قيام مؤسسة تكون مسؤولة عن تنظيم السوق المالي الإسلامي الدولي وتطويره، فضلاً عن مسؤوليتها في المصادقة

(\*) ويقصد به: إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد، فلكل واحد منهما حق إبقاء العقد أو الغائه ما دام في المجلس (محل العقد مالم يتبايعا على أنه لا خيار).

(\*\*) ويقصد به: أن يحرم على الإنسان أن يبيع سلعة بها عيب دون بيانه للمشتري ومتى تم العقد وكان المشتري عالماً بالعيب فإن العقد يكون لازماً ولا خيار له.

على شرعية ونظامية الأدوات المالية الإسلامية. وتوجد جهات ومؤسسات إسلامية عدة تصدر الأدوات المالية مثل صكوك الإجارة وصكوك المرابحة وغيرها من الصكوك الإسلامية، ومن ثم فإن قيام مثل هذه المؤسسة ستوحد تلك الجهات مما يكون من شأنه سد ثغرة كبيرة في سوق الإصدارات المالية الإسلامية ومعالجة السلبيات فيها.

ويضم مشروع السوق المالي الإسلامي الدولي إنشاء مؤسسة أخرى تم الاتفاق على أن يكون مقرها ماليزيا، تكون مهمتها رقابية على نشاط المؤسسات المالية وتضم في عضويتها البنوك المركزية في الدول الإسلامية، وهذه المؤسسة أيضاً ستعمل على سد ثغرة أخرى في نشاط المؤسسات المالية الإسلامية مثل اجراءات التأسيس وشروطها وقواعد التفتيش والمراقبة واساليب وسقوف التأمين ونسب الاحتياطات. وتمثل السوق المالي الإسلامي الدولي والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى البنية الأساسية اللازمة التي يمكن ان تركز عليها المصارف الإسلامية في سعيها للاندماج في البيئة المالية العالمية، والتكيف مع التغيرات التي تفرضها العولمة المالية. إذ ان مقدرة المصارف الإسلامية على مواجهة هذه التحديات ستتأثر بمدى نجاح هذه المؤسسات في أداء مهامها وتحقيق أهدافها. وتعد حاجة المصارف الإسلامية وباقي المؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود سوق مالي إسلامي دولي على قدر كبير من الأهمية، إذ تساعد هذه المؤسسات على الاستخدام الأمثل للموارد المالية. ولاسيما إن تلك المؤسسات لا يمكنها اللجوء إلى الأسواق العالمية أو المؤسسات المصرفية التقليدية في حالة نقص السيولة أو الرغبة في توظيف فائض السيولة لديها<sup>(٤٠)</sup> ونستطيع إجمال مشكلة المصارف الإسلامية بالنسبة لعدم اكتمال السوق المالي الإسلامي الدولي في نقطتين أساسيتين هما:

١ - عدم وجود أدوات مالية كافية ومناسبة: إذ تعاني المصارف الإسلامية من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية التقليدية قدر تعلق الأمر بالقدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات أطول اجلاً مع إمكانية تسهيل هذه الاستثمارات وقت الحاجة وتحقيق قدر مقبول من الأرباح والامان.

٢ - عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية: إذ يعد الأمر الثاني الذي تعاني منه المصارف الإسلامية نتيجة عدم توافر سوق مالي إسلامي دولي وعدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية، إذ إن المؤسسات المالية الإسلامية تقتصر على المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار وعدد محدود من شركات التأمين (التكافل) الإسلامية فضلاً عن الشركات القابضة، مما يوجب على هذه المصارف أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وتوسيع القائم منها وتطويره.

## ثامناً : الاستنتاجات والتوصيات

### أ- الاستنتاجات

- ١- إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة) ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.
- ٢- تقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤوليات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، فضلاً عن كونها وسيلة مهمة لتصحيح وظيفة رأس المال بوصفه ذا وظيفة اجتماعية ايضاً إلى جانب وظيفته الاقتصادية، إذ يتم تشغيل رأس المال بحسب القواعد الشرعية المهمة مثل قاعدة الغنم بالغرم وقاعدة لا ضرر ولا ضرار .
- ٣- أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم، إذ تمكنت هذه المصارف بسرعة هائلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها المختلفة وجاء ذلك من خلال انتشارها في كثير من بلدان العالم وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة فيها، إذ يبلغ عدد المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر نحو (٢٧٠) مصرفاً برأس مال يقدر بـ (٢٦٠) مليار دولار وتحقق معدلات نمو سنوية تناهز بين (١٣ - ١٦%) .
- ٤- هناك تحديات كبيرة تشكلها معايير اتفاقية (بازل ٢) على المصارف الإسلامية، وهذه التحديات تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصارف على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير والعمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتذبذبة للمصارف العاملة في البلدان النامية. فضلاً عن التحديات التي تتركها المصارف المركزية وعدم مراعاتها لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وما تقتضيه من احتياطي قانوني مساوٍ للاحتياطي القانوني في المصارف التقليدية الأخرى .
- ٥- تمثل عملية إنشاء أسواق مالية إسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لاستثمار رؤوس الأموال وتداولها وفي مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها وتجيزها الشريعة الإسلامية، ويعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة بتفعيلها في السوق المالي التقليدي.

٦ - على الرغم من التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية، إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي. ومن أهم تلك التحديات هي تحديات الوعي المالي الإسلامي وتحديات تنظيمية ومؤسسية وتحديات تشغيلية فضلاً عن المنافسة غير المتكافئة بينها وبين البنوك التقليدية المحلية والعالمية.

#### ب - التوصيات

١ - ضرورة تفعيل عمل المصارف الإسلامية وتطويرها لرفع كفاءتها الخدمية والإدارية لكي تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، إذ إن هناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها هذه المصارف للنهوض بواقعها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي إستراتيجية تقييم الأداء واستراتيجيه التثبيت واستراتيجيه الكلفة. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية لهذه المصارف وتطويرها في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

٢ - ضرورة تحسين كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية ضمن إطار اتفاقية (بازل ٢) من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر والتشجيع على التطور المستمر في قدرات هذه المصارف على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى هذه المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة، فضلاً عن إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام وتحسين طرق الإفصاح المتعلقة بمخاطر رأس المال.

٣ - تعجيل فكرة السوق المالي الإسلامي لدعم مسيرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والسعي إلى التكامل والوصول بالشركات الاستثمارية الإسلامية إلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

٤ - ضرورة إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية متخصصة بجوار المصارف الإسلامية من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات مما يسهم في دعم السوق المالي الإسلامي التي تشكل الدعامة الرئيسة في إنجاح عمل المصارف الإسلامية.

٥ - ضرورة تقوية الموارد المالية للمصارف الإسلامية عن طريق زيادة رأس مال هذه المصارف واندماج المصارف الأصغر بينها لتكوين وحدات مالية أكبر حجماً وأكثر فاعلية لغرض تخفيض التكاليف والإفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

٦ - في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية من الضروري تبني سياسة تحول المصارف الإسلامية إلى مصارف شاملة تقوم على استراتيجيات التنويع

بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة المصرفية والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

٧- على البنوك المركزية مراعاة طبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهدافها مما يستوجب مراعاة طبيعة الحسابات الاستثمارية لدى هذه المصارف وما تقتضيه من أن يكون الاحتياطي القانوني فيها أقل بكثير من نظيره في البنوك التجارية التقليدية إن لم ينعدم، فأصحاب هذه الحسابات يتحملون شرعاً الخسائر المحتملة إذا كانت من دون تقصير أو تعدي أو إهمال ومن ثم فهذه الأموال - الودائع الاستثمارية - مضمونه على البنوك إلا في الحالات التي يثبت فيها التقصير أو الإهمال.

٨- ضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، إذ يمثل البحث العلمي أساساً قوياً ومدخلاً مهماً يمكن أن تعتمد عليه المصارف الإسلامية لتطوير قدراتها على مواجهة تحديات العولمة المالية .

#### المصادر

١. د. خالد أمين عبد الله و د. حسين سعيد سعيان ، العمليات المصرفية الإسلامية : الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢-٣٣.
٢. د. منير ابراهيم هندي، ادارة الاسواق والمنشآت المالية، دار المعارف للنشر والتوزيع ، الاسكندرية- مصر، 2002، ص ٢٤٥.
٣. د. عائشة الشرفاوي ، البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .
٤. محمد صلاح الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة- جمهورية مصر العربية، ١٩٩٠، ص ١٧٤.
- 5.The International Association Of Islamic Banks, Directory Of Islamic Banks,directory of Islamic Banks and Financial Institutions, 1996, p9.
٦. صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨، ص ٣١.
٧. د. عبد الجبار حميد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٥.
٨. محسن احمد الخضير، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة ، ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٩، ص ١٧.

٩. د. عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٨، ص ١٧٤.
١٠. د. فلاح حسن الحسيني و د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر - ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ .
١١. انظر في ذلك:
- د. مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٥-٢٠.
- د. محمد محمود العجلوني ، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٤ .
١٢. فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية، تقديم ريمون يوسف فرحات ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٦ .
١٣. للمزيد انظر:
- عوف محمد الكفراوي ، البنوك الإسلامية :النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٢-٢١٠ .
- د. مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية - المصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣٠ .
١٤. د. محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٩٠ .
١٥. سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.
١٦. سورة آل عمران، الآية: ١٣٠.
١٧. للمزيد من التفاصيل أنظر:
- محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المشرق للثقافة والنشر، ايران، ٢٠٠٣، ص ٢٩١ - ٢٩٣.
18. د. ابراهيم عبد الرزاق الخولي، مشكلة المتأخرات في البنوك الإسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع و آفاق المستقبل)، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥، ص ١٧٦١.

١٩. للمزيد ينظر:

- عبد الحليم محمود كراجة، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠، ص ٢١.
٢٠. القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية: ٧.
21. القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: ١٢٩.
٢٢. د.محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي -دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية- ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨، ص ٩٣ .
23. د. عبد الرزاق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.
24. د. صلاح محمد علي زين الدين، رؤية بعض الأكاديميين الألمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية ، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، المجلد الرابع، ٢٠٠٥، ص ١٣٥٥.
25. د. عثمان بابكر، نمو الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٢، ص ٤٠ .
٢٦. د.سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، ندوة الصناعة الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٤.
٢٧. د. ماجدة احمد شلبي، مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥، ص ١٨٧٩.
٢٨. انظر في ذلك :

-Robert, W. Kolb, " Futures, options and Swaps", 3<sup>rd</sup> Edition, Black well Publishers Inc., 2000, p.2 .

- Terry , J. , Watsham , " Futures and options in risk management " , second edition , International Thomson business press , 1998 , p. 2 .

٢٩. للمزيد انظر : - سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، تعريب د.محمود حسن حسني ومراجعة د.ونيس فرج ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥٩٩-٦٠٢ .
٣٠. سامر سنقرط ، المقررات الجديدة للجنة بازال لرأس المال، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد التاسع، ٢٠٠٣، ص ٤١.
٣١. نزار كاظم وسالم جلال، تدعيم رأسمال المصارف العربية وفقاً لمقررات بازل الدولية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ٨١-٨٤
٣٢. للمزيد انظر :- كارين أ.هورشر ، أساسيات إدارة المخاطر المالية ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، تعريب د.عطا الله وراذ خليل و د.محمد عبد الفتاح العشماوي ، القاهرة-مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤١-٢٤٥ . - د. عبد العزيز شاكر الكبيسي، المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع وآفاق المستقبل)، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥، ص ١٩٣٥.
٣٣. محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد التاسع، ٢٠٠٣، ص ١٣.
- ٣٤- احمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٩٩٤، ص ٤٦.
- ٣٥- غسان قلعاوي ، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، ١٩٩٨، ص ٢٦٧.
- ٣٦- د. وليد هويل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة تجارة وصناعة دبي ، الامارات العربية المتحدة ، المجلد الخامس، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٧٨.
- ٣٧- Gerry Johnson & Keven Scholes, Exploring Corporate Strategy, 5<sup>th</sup> , Prentice Hall Europe, 1999, p. 312
٣٨. د. وليد هويل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨٠.

٣٩. د. قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الاسواق المالية (البورصات)، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦، ص ٢٤٥.

٤٠. د. احمد سفر قاض، العمل المصرفي الإسلامي اصوله وصيغته وتحدياته، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٨٩ .